

تكنولوجيا المعلومات والعولمة كأداة سوسيو تقنية لإعادة انتاج الهيمنة في النظام العالمي

د. عبدالحكيم حسن أحمد رحومه

كلية الآداب الاصابة، جامعة غريان

hakimhassan1973@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0006-5046-1181>

<https://doi.org/10.5281/zenodo.19182976>

المستخلص:

يستعرض هذا البحث الدور الوظيفي لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تكريس ظاهرة العولمة وتحولها من مجرد نظام اقتصادي إلى بناء أيديولوجي شمولي. يتناول البحث كيف أدى تمركز القوة التقنية والمالية في دول الشمال (وخاصة الولايات المتحدة) إلى خلق فجوة سوسيو تقنية مكنت القوى الكبرى من ممارسة "سطوة ناعمة" لإعادة صياغة الوعي الجمعي العالمي.

يسلط البحث الضوء على "ثالث العولمة" (الاقتصادي، الثقافي، والإعلامي) وكيف يعمل بانسجام لفرض النمط الاستهلاكي الغربي وتذويب الخصوصيات الوطنية. كما يناقش البحث أزمة نظم الإعلام الوطنية التي فقدت جمهورها نتيجة بنيتها التسلطية، مما أفسح المجال "للسيطرة الرقمية" عبر المنصات ونماذج الذكاء الاصطناعي التي تعيد إنتاج القيم الغربية كحقائق موضوعية. وينتهي البحث برؤية نقدية تؤكد أن التكنولوجيا "سلاح ذو حدين"؛ فهي بقدر ما تسهل التبعية، تمنح الدول النامية فرصاً للانبعاث الحضاري إذا ما أحسنت استثمارها في إطار سيادي وتنموي.

الكلمات المفتاحية: العولمة الإعلامية، الهيمنة الثقافية، الفجوة الرقمية، الاستعمار الرقمي.

Abstract:

This research explores the functional role of Information and Communication Technology (ICT) in establishing the phenomenon of globalization, transforming it from a mere economic system into a comprehensive ideological construct. The study examines how the concentration of technical

and financial power in the North (particularly the United States) has created a socio-technical gap. This gap has enabled major powers to exert "soft power" to reshape global collective consciousness.

Furthermore, the research highlights the "Globalization Trinity" (economic, cultural, and media) and its harmonious operation in imposing Western consumerist patterns while dissolving national identities. It also discusses the crisis of national media systems, which have lost their audiences due to their authoritarian structures, paving the way for "Digital Colonialism" via platforms and Artificial Intelligence models that reproduce Western values as objective facts.

The research concludes with a critical vision, emphasizing that technology is a "double-edged sword". While it facilitates dependency, it also offers developing nations opportunities for civilizational resurgence if invested within a sovereign and developmental framework.

Keywords: media globalization, cultural hegemony, digital divide, digital colonialism.

المقدمة:

تصدر مفهوم "العولمة" المشهد السوسولوجي والسياسي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، مستحوذاً على اهتمام الفاعلين الاجتماعيين وصنّاع القرار على حد سواء. ولم تعد العولمة تُقرأ بوصفها مجرد نظام اقتصادي أو تجاري عابر للحدود، بل تحولت إلى بناء أيديولوجي متكامل أثار انقساماً راديكالياً في البنية الفكرية العالمية؛ فبينما رأت فيها بعض القوى الاجتماعية سبيلاً لتحقيق الرفاه والارتقاء الإنساني، اعتبرها آخرون آلية للتخريب المجتمعي ومصدراً للاستلاب والضياع الثقافي.

وعلى الرغم من الجذور الاقتصادية للعولمة القائمة على تحرير الأسواق، إلا أنها سرعان ما تمددت لتصبح نظاماً دولياً شاملاً اخترق الأنساق السياسية والإعلامية والثقافية، بحيث لم يعد من الممكن سوسولوجياً دراسة العولمة إلا بوصفها ظاهرة كلية مترابطة الأبعاد، تمارس تأثيراً جمعياً يتجاوز حدود الدولة الوطنية.

لقد تجاوزت العولمة مرحلة "الطرح للنقاش" أو القبول والرفض الأكاديمي، لتصبح واقعاً بنيوياً شاخصاً ومحوراً للنظام العالمي المعاصر. ورغم كونها الجزء المحوري

في هذا النظام، إلا أنها تظل المصدر الأكبر للقلق والهاجس في المجتمعات النامية، نظراً لما تفرضه من تحديات وجودية على البنى التقليدية.

وفي هذا السياق، يبرز التطور التقني الفائق في تكنولوجيا الاتصال كمتغير وسيط و محفز، ساهم في تعميق الهيمنة الغربية، والأمريكية منها بصفة خاصة. إذ أدى تمركز القوى المعلوماتية والإعلامية في يد قوى دولية محدودة إلى خلق فجوة سوسيوثقافية. مكّنت هذه القوى من ممارسة "سطوة ناعمة" على النشاطات الدولية كافة.

المفهوم "السوسيوثقني" (Socio-technical) هو مصطلح يجمع بين الشق الاجتماعي (Socio) والشق التقني (Technical)، ويقوم على فكرة أن التكنولوجيا لا تعمل بمعزل عن المجتمع، بل هما وجهان لعملة واحدة

إن المعضلة السوسيوولوجية الراهنة تتمثل في تآكل قدرة المجتمعات على ممارسة الضبط الاجتماعي والحفاظ على خصوصية تكوينها السياسي والثقافي. نحن نشهد اليوم تحولات عميقة تعيد صياغة المجتمعات وفق نمط معولم تقوده إرادة الهيمنة ذاتها التي عرفها العالم في الحقبة الاستعمارية، ولكن بأدوات تقنية حديثة وفاعلين جدد. لقد تربعت الولايات المتحدة على قمة هذا الهيكل الإمبريالي الجديد، فيما يمكن تسميته "إمبريالية العولمة"، مستخدمة تكنولوجيا الاتصال كأداة "لأمركة" العالم وتطويع البنى الاجتماعية لخدمة مصالحها الخاصة.

يأتي هذا البحث كمحاولة سوسيوولوجية لاستكشاف أبعاد التأثير الاتصالي والمعلوماتي في توسيع نطاق العولمة وتكريس قوتها، وتحليل ما إذا كانت هذه الهيمنة التقنية تمثل حتمية تاريخية غير قابلة للمقاومة، أم أن هناك مساحات للممانعة الاجتماعية تقع خارج حدود الإمكانيات المطلقة التي تروج لها خطابات العولمة.

أولاً : مشكلة البحث : تتمثل المشكلة في تآكل قدرة المجتمعات (خاصة النامية) على ممارسة الضبط الاجتماعي والحفاظ على خصوصيتها الثقافية والسياسية في ظل تكنولوجيا معلومات وعولمة تعمل كبناء أيديولوجي شمولي. وتبرز المعضلة في وجود فجوة سوسيوثقافية ناتجة عن تمركز القوة التقنية والمالية في دول الشمال، مما حول التكنولوجيا من أداة تواصل إلى وسيلة "سطوة ناعمة" و"إعادة إنتاج للهيمنة" الغربية والأمريكية، وفرض نمط استهلاكي يذيب الهويات الوطنية.

ثانياً: أهداف البحث

1. استعراض الدور الوظيفي لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تكريس ظاهرة العولمة وتحويلها إلى بناء أيديولوجي. تحليل أبعاد التأثير الاتصالي والمعلوماتي في توسيع نطاق العولمة وتكريس قوة الهيمنة الأمريكية.
2. تسليط الضوء على "ثالث العولمة" (الاقتصادي، الثقافي، الإعلامي) وكيفية عمله لفرض النمط الاستهلاكي.
3. بحث أزمة نظم الإعلام الوطنية وأسباب فقدانها لجمهورها أمام "السيطرة الرقمية" العابرة للحدود. استشراف فرص الممانعة الحضارية والبحث عما إذا كانت الهيمنة التقنية حتمية أم أن هناك مساحات للمقاومة والسيادة.

ثالثاً: تساؤلات البحث.

1. كيف ساهم التطور التقني الفائق في تعميق الهيمنة الغربية والأمريكية على المجتمعات النامية؟
2. ما هو دور عولمة المحتوى في توجيه السلوك القيمي وإعادة صياغة الوعي الجمعي؟
3. كيف تؤثر الفجوة الرقمية وتمركز صناعة البرمجيات والذكاء الاصطناعي في تكريس "الاستعمار الرقمي"؟
4. هل تمثل العولمة التقنية حتمية تاريخية غير قابلة للمقاومة، أم يمكن تطويعها كأداة للانبعاث الحضاري؟
5. ما هي الآثار السوسولوجية للتحالف بين الرأسمالية العالمية والوسائل التقنية على الهوية والنمط الاستهلاكي؟

اعتمد البحث في تحليله على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عدة أطر نظرية ونقدية متداخلة متمثلة في النظرية النقدية (الأيديولوجية) التي تنظر للعولمة كبناء أيديولوجي وإرادة هيمنة، وليست مجرد تطور تقني محايد. وكذلك نظرية التبعية من خلال تحليل علاقة "المركز" (دول الشمال) و"الأطراف" (دول الجنوب) في النظام العالمي وتكريس التبعية عبر التكنولوجيا. وأيضاً النظرية الداروينية الاجتماعية (ببعدها الاقتصادي) التي تقوم على مبدأ "البقاء للأصلح" مالياً وتكنولوجياً، مما يؤدي لتآكل الكيانات الصغيرة أمام الشركات العابرة القومية.

وأخيراً نظرية القوة الناعمة والسيطرة الرقمية في تحليل الاستعمار الرقمي وتحويل الثقافة إلى "سلعة رقمية" لإعادة إنتاج القيم الغربية كحقائق موضوعية.

رابعاً: مفهوم العولمة وسياقاتها النظرية

اجتهد الباحثون في وضع تعريف جامع لظاهرة العولمة، إلا أن التوافق حول صياغة محددة ظل غائباً؛ ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تباين المرجعيات الفكرية، والسياسية، والأيدولوجية لكل باحث. ورغم هذا الاختلاف، ثمة تقاطع جوهري يرى في العولمة ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى، نشأت من رحم الظاهرة الاستعمارية وتطورت مع صعود الرأسمالية الإمبريالية. وقد فرض هذا النمط شروطه على المنظومة الدولية عبر تحرير حركة رؤوس الأموال، والسلع، والأفراد، وتطويع القوانين الوطنية والدولية لتخدم سلطة المال والقوة.

وفي هذا السياق، يشير عالم السياسة الأمريكي جيمس روزناو إلى التعقيد البنوي للمفهوم، معتبراً أن الوقت لا يزال مبكراً لصياغة تعريف نهائي يستوعب تنوع الظواهر المرتبطة بها (اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً، وأيدولوجياً). ويستعرض روزناو نماذج لهذا التداخل، مثل إعادة تنظيم الإنتاج العالمي، وتغلغل الصناعات عابرة الحدود، وتوحيد الأنماط الاستهلاكية. ويخلص إلى أن إيجاد مصطلح واحد يصف كل هذه الأنشطة يظل تحدياً كبيراً، وحتى إن وجد، فمن المستبعد نبيله قبولاً واستخداماً واسعاً (ياسين، 2003: ص 26).

من جانبه، يقدم صادق جلال العظم رؤية تحليلية ترى في العولمة وصولاً للنمط الرأسمالي -في منتصف القرن العشرين- إلى مرحلة الانتقال من "عالمية التبادل والتجارة" إلى "عالمية الإنتاج" نفسه. فهي تمثل عولمة علاقات الإنتاج الرأسمالية ونشرها خارج مجتمعات المركز.

"العولمة بهذا المعنى هي رسمة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح والمظاهر".

ويرى العظم أنها حقبة التحول الرأسمالي الشامل للبشرية تحت هيمنة دول المركز، وفي ظل نظام عالمي يقوم على التبادل غير المتكافئ (العظم، 1991: ص 22). ورغم تركيز هذا التعريف على البعد الاقتصادي، إلا أن مصطلحاته تشي بملامسة أبعاد أعمق مست

بنى المجتمعات، والسيادة الوطنية، والثقافات المحلية، وصولاً إلى الأديان، بهدف تكريس تفوق النموذج الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

تتجلى الأهداف الحقيقية للعولمة عند فحص جذورها التاريخية المرتبطة بالاستعمار القديم والامتداد الإمبريالي. وفي حين يرجعها بول بيروخ إلى منتصف القرن التاسع عشر (بيومي، 2008: ص 54)، يذهب رونالد روبرتسون إلى أبعد من ذلك، مقسماً تطورها إلى خمس مراحل بدأت منذ القرن الخامس عشر (المرحلة الجينية)، وصولاً إلى "مرحلة عدم اليقين" المستمرة منذ سبعينيات القرن العشرين. تميزت هذه المرحلة الأخيرة بإدماج العالم الثالث في المنظومة العالمية، ونهاية الحرب الباردة وبروز قضايا التعددية الثقافية، وظهور المجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتطور الإعلام الدولي (ياسين، 2003: ص ص 30-32).

أثبت الاستعراض التاريخي أن العولمة جزء لا يتجزأ من نظام الهيمنة الغربية الذي أعاد تشكيل العالم الحديث، خاصة دول العالم الثالث، بما يخدم المصالح الاقتصادية للمركز ويذيب الهويات الثقافية للجنوب. وقد تعززت هذه الهيمنة في السبعينيات والثمانينيات مع نمو الشركات العابرة القومية (سعيد، 2007: ص 13)، مدفوعة بعاملين أساسيين:

- انهيار القطبية الثنائية: بسقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الأنظمة الشمولية، خلت الساحة الدولية للرأسمالية الغربية. هذا التحول ولد شعوراً بـ "الانتصار النهائي"، مما دفع دول العالم الثالث (وحتى الصين بنمطها الخاص) للانخراط في العولمة لتجنب العزلة (مجيد، 2010: ص 27).

- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية: تزامنت هذه التحولات مع طفرة وسائل الاتصال الحديثة، والإنترنت، والفضائيات، مما منح الغرب سيطرة مطلقة على تدفق المعلومات والاقتصاد.

أدت السيطرة الغربية على ثنائي (الاقتصاد والإعلام) إلى الترويج لمفهوم "نهاية عصر الدولة القومية" وحتمية العولمة كقدر حضاري لا يمكن مقاومته. وقد تزعمت الولايات المتحدة هذا التوجه، مستفيدة من تفوقها المالي والتقني، وبروز تيارات فكرية أمريكية (مثل أطروحة فوكوياما حول "نهاية التاريخ") التي اعتبرت الصراع قد حُسم نهائياً لصالح الليبرالية الرأسمالية (بوكانان، 2005: ص 196).

إن الثابت أيضاً، ان عاملين اساسيين اسمهما في تكريس الهيمنة الغربية وانتشارها دون عوائق جدية، وهذان العاملان هما: -

1. انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وضمور عصر الانظمة الشمولية مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين حيث ادى ذلك الى خلو الساحة الدولية للغرب الرأسمالي كي يتصرف في اطار نظام الهيمنة من غير ان يواجه مقاومة تذكر الى جانب ان التحولات الدراماتيكية العنيفة التي حدثت في النظام الدولي آنذاك نشرت احساساً بانتصار الغرب النهائي والحاسم ، وهزيمة الاشتراكية امام الرأسمالية الامر الذي ارغم دول العالم الثالث على الانقياد بسرعة نحو خيار العولمة دون تأمل او حساب للخسائر والارباح ، لانها تجد امامها خياراً أخر سيما وان اكبر دولة اشتراكية وهي الصين دخلت ايضاً في اطار العولمة واللعبة الرأسمالية وان كانت مغلفة بالنمط الاشتراكي الخاص (مجيد، 2010: ص 27).

2. بدء الظاهرة الاتصالية الحديثة وثورة المعلومات وتطور تقنية الانترنت وانتشارها في نفس الفترة تقريباً، مع تصاعد اهمية وحجم الفضائيات التلفزيونية التي كانت قد بدأت قبل ذلك.

وهكذا ومن خلال هيمنة باتت مطلقة على متغيري الاقتصاد والإعلام متضمناً المعلومات، امكن للغرب الرأسمالي أن يتحدث عن انتهاء عصر (الدولة القومية) وحتمية العولمة كنمط حضاري غير قابل للمقاومة حتى بات البعض ينظر للعولمة على انها امر واقع لا يمكن انكاره، يشعر المرء إزاءه وكأنه قد تقلص وقد اهميته بالنسبة لجبروت التحولات التي جرت صوله.

وقد تزعمت الولايات المتحدة هذه الحملة لصالح العولمة بعد ان توفرت لها اسباب التفوق

المالي والاعلامي، وبعد ان شعرت بزهو (النصر) أثر سقوط المعسكر الاشتراكي، الى الحد الذي ساد فيه تيار فكري امريكي يتحدث عن حسم الصراع نهائياً لصالح الرأسمالية متجسدة بالولايات المتحدة أو ما أطلق عليه فوكوياما (نهاية التاريخ). (بوكانان، 2005: ص 196).

خامساً: تكنولوجيا الاتصال: من الثورة الصناعية إلى السيادة الرقمية.

لا يمكن النظر إلى تكنولوجيا الاتصال بوصفها وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمي بدأ بمطبعة غوتنبرغ قبل خمسة قرون. إلا أن الففرة النوعية بدأت مع تقنيات "الزمن الحقيقي" (التلغراف واللاسلكي والهاتف) في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى عصر الإرسال الجماهيري (الراديو والتلفزيون) في النصف الأول من القرن العشرين. وفي النصف الثاني، دخل العالم حقبة "الفضاء المفتوح" بإطلاق الأقمار الصناعية وانتشار الحواسيب والإنترنت، مما جعل قطاع الاتصال الميدان الأكثر تسارعاً وإثارة ضمن الثورة التكنولوجية الشاملة. (سلامة، 2002: ص 19)

تمثل أهم إنجازات هذا التطور في "الاندماج التقني" بين وسائل الإعلام والأنظمة الإلكترونية الحديثة، مما أطلق ثورة معلوماتية ذات إمكانات هائلة في سرعة نقل الرسالة الإعلامية وتجاوز الحدود الجغرافية، ومع وجود مئات الأقمار الصناعية التي تطوق الأرض، تحول العالم إلى شبكة اتصالية فائقة تتيح البث التلفزيوني الفضائي المباشر وتجاوز الرقابة الحكومية التقليدية. (الوالي: 2002: ص 68).

استندت إلى إمكانات تواصل عالية المستوى مع الجمهور، وسرعة غير مسبوقة في إيصال الرسائل الإعلامية والمعلوماتية إلى أي مكان في العالم، حيث يدور 600 قمر صناعي حول الأرض، يقدر لها أن تزداد إلى 2000 قمر خلال خمس أو ست سنوات (بترس، 2000: ص 177).

قد هيأت هذه الإمكانيات الضخمة فرصة بناء شبكة اتصالات عبر العالم تضمنت الخدمات الهاتفية والتبادلات المالية والرسائل الإلكترونية... الخ كما شجعت على خلق وتعزيز نظام الإرسال التلفزيوني الفضائي الذي أصبح منذ ثمانينيات القرن الماضي مظهراً أساسياً للمجتمعات المعاصرة، مع انتشار نحو مليار جهاز تلفزيون في العالم، تلتقط بسهولة مئات المحطات الأجنبية التي توفر لها أقصى قدر من خدمات الأخبار والترفيه والمعلومات والإعلان، بتقنيات عالية ومتوفرة وبكف واطئة. حتى مع وجود حكومات تمنع امتلاك أطباق استلام البث، فإن التقنية الحديثة أتاحت تجاوز كل ذلك، حيث اتفقت خمسة عشر شركة أميركية وأوروبية ويابانية على مشروع يؤدي إلى تطوير الكرة الأرضية بكوكبة من الأقمار الصناعية، تساعد أي فرد في العالم على الاتصال بأي شخص والنقاط البث الفضائي مباشرة دون الحاجة إلى الأطباق أو أي خدمات أرضية لتصبح هذه الأطباق تكنولوجيا قديمة تجاوزها الزمن.

لقد بشرت المشاريع الطموحة (مثل الشبكة الكونية للشبكات Global Network of Networks) ببنية تحتية عالمية للمعلومات تجعل من الأطباق اللاقطة تكنولوجيا قديمة، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والفضائية توفر اتصالاً تفاعلياً يدمج بين شاشة التلفزيون والحاسوب والإنترنت في جهاز واحد (زحلان، 2001: 26).

هذا الاندماج ألغى المسافات، وأتاح وظائف حضارية جديدة؛ من التعليم عن بُعد، والتجارة الإلكترونية، إلى المفاوضات السياسية والتحاور العابر للقارات.

تطورت تقنيات الإرسال الفضائي بسرعة كبيرة وتحولت منذ عدة سنوات إلى النظام الرقمي شديد الوضوح والسرعة، والذي يتيح إمكانيات الاتصال التفاعلي مع الجمهور، غير أن التطور اللافت يتمثل بدمج شاشة التلفزيون بالحاسوب والإنترنت لنحصل على جهاز جديد متكامل يوفر للإنسان كل ما يحتاجه من معلومات وأخبار وترفيه، وسياحة، وإعلانات، والتحدث مع آخرين في أماكن قسوية، والتبضع من أسواق تقد في قارات أخرى، وعقد صفقات تجارية، وأجراء مفاوضات سياسية، أو إلقاء محاضرات على طلبه في عدة جامعات حول العالم... وغير ذلك من مظاهر الحضارة الجديدة التي وفرتها تقنيات الاتصال وألغت بها الحواجز والحدود والمسافات وكل القيود والمحرمات المعروفة.

أحدثت شبكة الإنترنت تحولاً جذرياً في نمط الاتصال، حيث انتقلت من حيز الاستخدام النخبوي إلى الانفجار الجماهيري. وبحسب الإحصائيات المحدثة، وصل عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم إلى 4 مليار شخص بنهاية عام 2002، وهو ما يمثل 73.3% من سكان الأرض. ورغم هذا الانتشار الواسع، لا تزال هناك فجوة تكنولوجية تتمثل في 2.2 مليار شخص غير متصلين بالشبكة، غالبيتهم في المناطق الريفية بالدول النامية (الولى، 2002: ص 68).

سادساً: الأبعاد الهيكلية لانتشار تكنولوجيا الاتصال:

تطرح المؤشرات الرقمية المعاصرة تصوراً مثالياً لمجتمع معرفي يحقق الرفاهية والتدفق المعلوماتي الحر بتكاليف منخفضة، إلا أن التحليل الواقعي يكشف عن تباين حاد في آليات الانتفاع بهذه التقنيات. فبينما تمثل تكنولوجيا الاتصال حجر الزاوية في العصر الحديث، تظل فعلياً -صناعةً واستخداماً- حكرًا على دول الشمال المتقدم؛ إذ تشير التقديرات إلى أن 1% فقط من سكان الدول النامية يتمتعون بالمزايا الكاملة لهذه

التقنيات، مما يضع شعارات "العالمية" في مواجهة مأزق حقيقي (اليونسكو، 2000: 66).

وتتجلى هذه الفجوة الرقمية (Digital Divide) في اختلال التوزيع الجغرافي للمستخدمين؛ حيث تستحوذ أمريكا الشمالية على 60% من إجمالي مستخدمي الإنترنت رغم ضآلة كتلتها السكانية التي لا تتجاوز 5% من سكان العالم. وفي المقابل، تبرز المفارقة في قارة أفريقيا التي لا يتوفر فيها سوى 20 مليون خط هاتف (وهو رقم يقل عن القدرة الهاتفية لمدينة طوكيو وحدها). وحتى في الأسواق الناشئة كالهند، نجد أن نحو 200 ألف قرية تفتقر لأدنى خدمات الاتصال الهاتفي، مما يفرغ مصطلح "الشبكة العالمية" من مضمونه الشمولي (ياسين، 2003: 124).

وعلى صعيد الهيمنة الصناعية، توضح الإحصاءات الدولية أن الاستخدام العالمي للإنترنت في قارات آسيا (باستثناء دول المحيط الهادئ) وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مجتمعة لا يتجاوز 30%. وتسيطر على هذا القطاع الاستراتيجي (185 شركة كبرى، تتركز غالبيتها في الولايات المتحدة (108 شركة)، وأوروبا الغربية (53 شركة)، واليابان (22 شركات) (ماكرايد، 2018: ص 144)

ومع محاولة بعض الدول النامية الدخول في هذا المضمار، إلا أن مساهمتها انحصرت في "القوى الصلبة" (Hard Power) ذات القيمة المضافة المحدودة، بينما احتفظت المركزية الغربية بالسيطرة على "القوى المعرفية اللينة" (Soft Power) المتمثلة في البرمجيات وأنظمة التشغيل التي تمثل عصب التحكم التقني (مارتن، 2009: ص 70).

ولا ينفصل هذا الاختلال التقني عن التفاوت في الوسائل التقليدية؛ فمن بين (2 مليار) جهاز تلفزيون في العالم، نجد أن نصف الأسر في نصف دول العالم لا تمتلك هذا الجهاز، بل إن هناك 40 دولة لا تتجاوز فيها نسبة امتلاك الجهاز (10%) من الأسر، مقابل حالة تشبع كامل في الدول المتقدمة (زحلان: 2001، ص 25).

إن هذا الواقع الاتصالي ليس إلا انعكاساً للارتباط العضوي بين التقنية والقدرة الاقتصادية؛ حيث تستحوذ 20% من دول العالم على 84.7% من الناتج الإجمالي العالمي، و84.2% من التجارة الدولية، و85.5% من المدخرات العالمية (ياسين، 2003: ص 135).

وبناءً عليه، فإن الفجوة الرقمية مرشحة للتفاقم، حيث تواصل القوى الاقتصادية الكبرى استثمار ثرواتها لتعميق سيطرتها على قطاع الإعلام والمعلومات، باعتباره القطاع الاقتصادي الأكبر والمستقبلي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ياسين، 2003: ص 39).

سابعاً: عولمة المضامين والهيمنة التقنية

رغم الأدلة القاطعة التي تؤكد استئثار المركزية الغربية -والولايات المتحدة بشكل خاص- بزمام التقنيات المعلوماتية، إلا أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في "العولمة التقنية" كأدوات صلبة. فالتكنولوجيا في حد ذاتها باتت قدراً كونياً وواقعاً موضوعياً لا يمكن الانعزال عنه أو رفضه، بل إنها تمتلك إمكانات هائلة يمكن تطويعها لتحقيق مكتسبات إنسانية وحضارية إيجابية.

إن القضية المركزية التي تفرض نفسها اليوم هي "عولمة المحتوى"؛ أي الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تفرضها المستجدات التقنية من خلال نوعية و"أيدولوجية" المعلومات المتداولة. فالتحدي الحقيقي ليس في "الوسيلة" التي تنقل الخبر، بل في "المضامين" التي تعيد تشكيل الوعي الجمعي، وتوجه السلوك القيمي للمجتمعات عبر الفضاء الرقمي، مما يجعل من المضمون المعلوماتي الأداة الأقوى لتوجيه مسارات العولمة وتأثيراتها العابرة للحدود (حجاج، 2010: ص 85).

لا تقتصر سيطرة "الشمال العالمي" على البنية التحتية لوسائل الاتصال فحسب، بل تمتد لتشمل الاستحواذ الكامل على "هندسة المحتوى" وتوجيه الرسائل المنقولة عبرها. فالتفوق التقني لم يكن إلا ممهداً لفرض سيطرة فكرية وقيمية واسعة النطاق.

وتبرز الولايات المتحدة كقطب مهيم في هذا المضمار؛ إذ تستأثر وحدها بنحو (65%) من إجمالي المادة الإعلامية المتداولة عالمياً بمختلف تصنيفاتها. ولا يقتصر هذا الاستحواذ على تدفق الأخبار فحسب، بل يتغلغل في صلب الصناعات الترفيهية، وبرمجيات الحواسيب، والألعاب الإلكترونية، والإنتاج السينمائي الضخم (حجاج، 2010: ص 105).

إن هذا التمرکز يحول المنتجات الثقافية والتقنية الأمريكية إلى "معايير عالمية" تشكل الذائقة العامة وتوجه النمط الاستهلاكي للبشرية، مما يكرس تبعية المضمون المعلوماتي في دول الجنوب لما يتم إنتاجه في مطابخ الإعلام الغربية.

إن نسبة (65%) التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة في المواد الإعلامية التقليدية، قد تحولت في العصر الراهن إلى شكل أكثر تعقيداً وخطورة؛ وهو "الاستعمار الرقمي" عبر المنصات. فلم يعد الأمر مقتصرًا على شاشات السينما والبرامج الإذاعية، بل انتقل إلى عمق الحياة اليومية عبر عمالقة التكنولوجيا (مثل Meta، Google، وMicrosoft).

إذا كانت المادة الإعلامية قديماً تُقاس بساعات البث، فهي اليوم تُقاس "بامتلاك التكنولوجيا الاتصالية". إن الشركات الأمريكية الكبرى لا تكتفي بامتلاك الوسيلة، بل هي من يحدد "ماذا يرى العالم؟" و"بماذا يفكر؟" عبر ترتيب ظهور المحتوى. هذا التحول جعل من 65% التاريخية قاعدة صلبة للانطلاق نحو سيطرة شبه مطلقة على تدفق المعلومات وتوجيه الرأي العام العالمي.

في عام 2020، برز تحدٍ جديد يتمثل في سيطرة "نماذج اللغة الكبيرة" والذكاء الاصطناعي (مثل Gemini و ChatGPT). وبما أن هذه النماذج تتدرب في معظمها على بيانات ومضامين غربية وأمريكية، فإنها تعيد إنتاج القيم، الثقافة، والرؤية السياسية الغربية وتقديمتها "حقائق موضوعية" للمستخدمين حول العالم، مما يكرس تبعية المضمون حتى في أدق العمليات المعرفية.

لقد نجحت عولمة المضامين في تحويل الثقافة إلى "سلعة رقمية". فمن خلال الألعاب الإلكترونية ومنصات الفيديو القصيرة، يتم ترويج الأنماط الاستهلاكية والرموز الثقافية الأمريكية بشكل انسيابي يتجاوز الحدود الوطنية دون الحاجة لترخيص رسمي، مما جعل المجتمعات المحلية-خاصة الشباب-مستهلكين دائمين لمضامين الشمال، ومنفصلين عن واقعهم الثقافي المحلي.

إن الهيمنة الأمريكية التي بدأت بالأخبار والأفلام، وصلت اليوم إلى ذروتها من خلال التحكم في "البنية التحتية للوعي" عبر الإنترنت والذكاء الاصطناعي. وهذا يؤكد أن الإشكالية لم تعد في "الوصول إلى المعلومة"، بل في "من يصيغ هذه المعلومة" ولأي هدف؟

في حين تسيطر دول الشمال الأخرى على غالبية النسبة المتبقية. وقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي تركيزاً كبيراً لرأس المال في شركات ومؤسسات الإعلام والاتصال الغربية، وهناك الآن ما لا يقل عن خمسة وعشرون عملاقاً صناعياً أميركياً

في مجالات الاتصالات والإعلام والمعلوماتية من منتجي للبرامج والمواد التي تغرق السوق الأميركية والعالمية. (محفوظ، 2011: ص 67).

تمكنت دول الشمال ولاسيما الولايات المتحدة من بناء قوة تأثير مهمة في العالم بسبب استحوادها على الوسائل والمضامين وسيطرتها على مفاتيح تطورها، ولذلك فقد استغلت الولايات المتحدة هذه الإمكانيات الضخمة في تكريس ظاهرة العولمة، وصنعت لها إعلامها الخاص الذي يحاكي بطبيعة الحال مجمل التوجهات والأهداف الأميركية التي تسعى دوماً الى تحقيق هدفين هما: الثروة والهيمنة.

ويعرف إعلام العولمة بأنه سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة ، لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وإنما تطرح حدوداً فضائية غير مرئية ، ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية ، لتقيم عالماً من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن، هو عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمرة منظمات ذات طبيعة خاصة ، وشركات متعددة الجنسيات، يتسم مضمونه بالعولمية والتوحد على رغم تنوع وسائله التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغة ، لتخاطب مستهلكين متعددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء. (الفتلاوي، 2009: ص 47).

ثامناً: الأهداف الاستراتيجية لإعلام العولمة:

يسعى إعلام العولمة إلى تنفيذ أجندة استراتيجية تهدف إلى إعادة صياغة المشهد الثقافي والاجتماعي العالمي وفق رؤية أحادية القطب، ويمكن تفصيل هذه الأهداف من خلال المحاور الآتية:

1. التنميط الثقافي وتذويب الخصوصيات الوطنية: يعمل إعلام العولمة على تفتيت البنى الثقافية المحلية وإضعاف الهويات الوطنية لصالح ما يُعرف "بالثقافة العالمية العابرة للحدود". يهدف هذا المسعى إلى تفويض الخصوصية المجتمعية عبر إلغاء التمايز الثقافي الذي يميز الدول والشعوب. كذلك خلق "المواطن العالمي وهو نموذج إنساني نمطي يتم هندسته وفق المعايير والقيم الغربية (والأمريكية تحديداً)، بحيث يصبح هذا النموذج هو المرجعية الوحيدة للحدثة والقبول الاجتماعي. وايضاً هندسة السلوك الديني (نموذج "الإسلام المعولم" حيث تجاوز إعلام العولمة مرحلة التأثير الثقافي العام إلى التدخل المباشر في إعادة تعريف الممارسات الدينية، لا سيما بعد

أحداث سبتمبر 2001، حيث تبنت الدعاية الدولية استراتيجية "تصنيف التدين" النموذج المقبول (المسلم الليبرالي/المتعاون) وهو الذي يتبنى الرؤية الغربية للمفاهيم الدينية، ويقصي مفاهيم مثل "الجهاد" من سياقها الفقهي ليضعها في إطار "الإرهاب"، بما يتماشى مع المصالح الجيوسياسية الأمريكية. وصم المخالف (الراديكالية والتعصب) ممارسة التضليل الإعلامي عبر حصر كل من يتمسك بالهوية الدينية الأصيلة أو يرفض التبعية الثقافية في قوالب "الإرهاب والعدوانية" (السحمراني، 2003: ص 122).

كما يسعى إلى تعميم "الأمركة" عبر الرموز الاستهلاكية، حيث تعتبر العولمة الثقافية امتداداً لجهود الدعاية الأمريكية التاريخية، لكنها اليوم تستخدم أدوات أكثر نفوذاً تتجاوز القوة الناعمة التقليدية (كالسينما) لتصل إلى "ثقافة الرموز الاستهلاكية"، لم يعد التأثير مقتصرًا على ما تبثه هوليوود أو وكالات الأنباء الدولية، بل انتقل إلى تكريس أنماط حياة يومية، حيث تم تحويل المنتجات المادية مثل (الجينز) والوجبات السريعة (ماكدونالدز) من مجرد سلع تجارية إلى رموز تعبر عن الانتماء لمنظومة القيم الغربية، مما يؤدي إلى صهر المجتمعات في بوتقة الاستهلاك الأمريكي الشامل (طاحون، 2003: ص 112).

2. لتكامل الوظيفي بين الإعلام والعولمة الاقتصادية: يلعب الإعلام المعولم دوراً محورياً كذراع إسناد استراتيجي للمنظومة الاقتصادية الدولية، حيث لم يعد مجرد وسيلة لنقل المعلومات، بل أداة هندسة اجتماعية تهدف إلى تعزيز "الثقافة الاستهلاكية". يقوم هذا الدور من خلال تركيز القوة الاقتصادية والاحتياز التسويقي حيث تشير البيانات الهيكلية للاقتصاد العالمي إلى تمركز نفوذ الشركات عابرة القومية في خمس دول صناعية كبرى (الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، اليابان، وبريطانيا)، والتي تستحوذ على 265 شركة من أصل أكبر 400 شركة عالمية. هذا الاحتكار يتطلب تدفقاً مستمراً للسلع والخدمات نحو أسواق جديدة، مما دفع هذه الدول إلى توظيف ترسانتها الاتصالية لفتح ثغرات في الأسواق المحلية وتحويلها إلى مجالات استهلاكية تابعة. (الفتلاوى، 2009: 75).

تتشكل العولمة من ثلاثة أنظمة متداخلة تعمل بانسجام لتحقيق التبعية الشاملة، النظام الاقتصادي الذي يعتمد على آلية "السوق العالمية المفتوحة" كساحة للتنافس الإقصائي. وتطبق هذه المنظومة "النظرية الداروينية الاجتماعية"، حيث يتم تكريس مبدأ "البقاء

للأصلح" (أي الأكثر قدرة مالياً وتكنولوجياً)، مما يؤدي إلى تآكل الكيانات الاقتصادية الصغرى والوطنية أمام الشركات العملاقة. النظام الثقافي حيث يعمل كغطاء قيمي يهدف إلى إعادة صياغة الوعي الجمعي وتعديل المنظومات الثقافية المحلية لتصبح متقبلة ومستهلكة لمخرجات السوق العالمية، مما يضمن تدفقاً سلساً للمنتجات دون عوائق. النظام الإعلامي كأداة الاختراق يمثل القوة التنفيذية التي توظف تكنولوجيا الاتصال الحديثة والفضائيات العابرة للحدود كأدوات "للاختراق الثقافي". وظيفته الأساسية هي الترويج لنمط الحياة الاستهلاكي وجعل السلعة العالمية جزءاً لا يتجزأ من تطلعات الفرد ومكانته الاجتماعية.

أن الآثار السوسولوجية والاقتصادية للتعرض الإعلامي صارت واضحة حيث تؤكد الدراسات الميدانية التأثير العميق لهذه المنظومة على المجتمعات النامية؛ إذ تشير بعض النتائج البحثية إلى أن القنوات الفضائية تساهم في رفع النزعة الاستهلاكية لدى نحو 75% من الجمهور في بعض المدن العربية. هذا التحول القسري نحو الاستهلاك أدى إلى إفراز جملة من التحديات، منها استنزاف الموارد المالية للأفراد في سلع كمالية، وزيادة المديونية، وظهور الاغتراب الثقافي، وتفاقم الفوارق الطبقيّة، وتوليد حالة من الإحباط النسبي نتيجة عدم القدرة على مضاهاة مستويات الاستهلاك التي يعرضها الإعلام (ليلة، 2012: ص 127).

إن التحالف بين الرأسمالية العالمية والوسائل التقنية للإعلام أدى إلى نشوء بيئة "قسرية" للاستهلاك حيث يتم تطويع الهويات الثقافية لتخدم متطلبات التوسع الرأسمالي، مما يحول المجتمعات من كيانات منتجة أو ذات خصوصية إلى "وحدات استهلاكية" ضمن العولمة العالمية. وقد وجد أحد الباحثين أن الفضائيات التلفزيونية تسهم في زيادة النزعة الاستهلاكية لدى (75) بالمائة من الجمهور في إحدى المدن العربية الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية ونفسية واقتصادية عديدة. (البطريق، 2014: ص 87).

3. تعمل العولمة الإعلامية على ربط السياسات الدولية بالمزاج الأميركي بشكل خاص. وتستخدم الولايات المتحدة في سبيل هذا الهدف إمكاناتها الاتصالية وقدرات إنتاج المحتوى لأحداث الخلل في نظم سياسية محددة وتعميم الفوضى داخل المجتمعات المحلية، وذلك عبر إطلاق شعارات مثل (حقوق الإنسان) و (حقوق الاقليات) و (مكافحة الإرهاب) ... الخ. وتستخدم الولايات المتحدة هذا الأسلوب في إطار الحرب النفسية

المسلطة على الدول والحكومات غير المتوافقة مع سياساتها، ولذلك فإن الإعلام الأميركي عادة ما يتجاهل أنظمة سياسية معينة معروفة بسياساتها القمعية لمجرد أنها تخدم المصالح الأميركية. وإذا ما كانت العولمة السياسية تهدف إلى تقليص فاعلية الدول أو تقليل دورها، فإن ذلك ليس غير مقدمة لتعويم مبدأ السيادة بكل اشتراطاته ومقوماته، حيث يتناقض هذا المبدأ مع متطلبات العولمة، ويقف في طريق أهدافها التي من بينها رهن القرارات السياسية للدول بيد الشركات متعددة الجنسيات وعواصم الدول الكبرى. (عثمان، 2016: ص 181)

ومما يمكن ملاحظته أن أسوأ الاضطرابات العرقية والاثنية والطائفية في العالم قد حدثت في عصر تصاعد خطاب العولمة وانطلاق ثورة المعلومات خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهذا الواقع هو إحدى نتائج أسلوب التحريض والإثارة الذي اعتمده إعلام العولمة وما زال بغرض إعادة تشكيل الواقع الدولي وطبيعة النظم السياسية، بل وحتى القوانين الدولية لخدمة مصالح قوى عظمى بعينها.

4. من أهداف أعلام العولمة استخدام القدرات التقنية الضخمة والمؤثرة لضعاف نظم الإعلام الوطنية وتعميق تبعيتها للمؤسسات الإعلامية الدولية الكبرى. حيث تشترك في ذلك المؤسسات الإخبارية أو الثقافية، التي كان من نتائج احتكارها الطويل لسوق المعلومات ومن ثم تقنياتها أن جرى تهميش وسائل الإعلام الوطنية وتحويلها الى مجرد وسيط لنقل مضامين المؤسسات الإعلامية الكبرى الى الجماهير المحلية.

وإذا كانت السيطرة قد استمرت عدة عقود على شكل طغيان للمضامين المصنوعة في الغرب، فإن الذي حصل في ظل العولمة ومع تقدم تقنيات الاتصال، أن بدأت مؤسسات إعلام العولمة بمخاطبة الجماهير المحلية مباشرة من خلال الفضائيات والانترنت، فباتت وسائل الاعلام الوطنية تواجه تحديات أخطر بعد أن بدأت تخسر جمهورها في أوطانها (هاليتين، 2000: ص 165).

الحقيقة الموضوعية هنا، أن معظم نظم الإعلام الوطنية هي التي هيأت لأعلام العولمة هذه الفرصة للاستحواذ على الجمهور، حيث أنها ظلت تتعامل مع الجمهور بطريقة تسلطية بسبب غياب المنافسة ولأن الجمهور مضطر لتعامل معها لعدم وجود بديل، فما أن ظهرت الفضائيات ووسائل الإتصالات، انفض الجمهور من حولها، وسعى الى اعلام غريب لا يستسيغه ولا يجد فيه لونه المحلي، لكنه كان مضطراً لذلك بعد أن فشلت نظم الإعلام الوطنية بتقديم خدمات معلوماتية وإخبارية مناسبة لجمهورها وكل

ذلك صب في النهاية لصالح إعلام العولمة. وإذا كان كل ما سبق يمثل الجانب السلبي، فإن للتقنيات الحديثة في ميدان الاتصال مظاهرها الايجابية أيضاً، فهي:

- حققت للإنسان للمرة الأولى في تاريخه قدرة التواصل الحضاري المباشر مع الآخري دون اعتبار لحواجز المكان.
- وفرت فرص الحصول على كم هائل من المعلومات بأسرع وقت وأقل كلفة وهذا التطور عزز بالتأكيد من فرص تطوير البنى العلمية والثقافية للدول النامية
- شكلت مصدراً جديداً وشبه مجاني للمعلومات والاخبار لوسائل الاعلام الوطنية التي اصبحت لديها خيارات أفضل لانتقاء المعلومات بعد متابعتها في شتى المصادر ومنها مصادر الحدث الاصلية.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن استخلاص أن إعلام العولمة لا يعمل بمعزل عن سياقاته السياسية والاقتصادية، بل يمثل الأداة التنفيذية التي تسعى إلى صهر الخصوصيات الوطنية ضمن النموذج الأمريكي. فمن خلال استراتيجيات التنميط الثقافي، نجحت العولمة في تحويل الفرد من مواطن ذي هوية محلية إلى "مستهلك عالمي" يتسق سلوكه مع متطلبات الشركات عابرة القومية، مستفيدة من فلسفة "الداروينية الاقتصادية" التي تقصي الكيانات الضعيفة لصالح القوى الاحتكارية الكبرى. ومع ذلك، فإن الأزمة التي واجهتها نظم الإعلام الوطنية لم تكن نتاجاً لقوة الاختراق الخارجي فحسب، بل كانت انعكاساً لجمود بنيوي وتوسل بالأساليب التسلطية التي أفقدتها ثقة جمهورها، مما جعل من الفضاءات الرقمية والفضائية ملاذاً اضطرارياً للمتلقي المحلي. ورغم هذه التحديات السيادية، تظل الثورة الاتصالية سلاحاً ذا حدين؛ فيقدر ما سهلت عملية التبعية، إلا أنها منحت الدول النامية وإعلامها الوطني فرصة تاريخية لكسر احتكار المعلومة، وتحقيق تواصل حضاري مباشر، والاستفادة من التدفق المعرفي الهائل لتطوير بنى علمية وثقافية مستقلة. إن الرهان القادم للإعلام الوطني يكمن في مدى قدرته على الانتقال من دور "الوسيط الناقل" إلى دور "الشريك التفاعلي" الذي يستثمر التقنيات الحديثة في استعادة جمهوره، وصياغة خطاب يجمع بين المعاصرة التقنية والأصالة والهوية.

تاسعاً: رؤية نقدية

تصدر إشكالية العولمة وتداعياتها هواجس النخب الفكرية والسياسية عالمياً، حيث تجد دول "العالم الثالث" نفسها أمام تحدي مواجهة منظومة عابرة للحدود تنسم بتعدد الأذرع والقوة النفاذة. ويمكن بلورة الرؤية النقدية لهذا الواقع في النقاط الآتية:

1. قد منحها تفوقاً استراتيجياً في صياغة أنماط الرؤية والسلوك الكوني. لم تعد الهيمنة إن تركز القدرات المالية والاتصالية في دول "الشمال" - وعلى رأسها الولايات المتحدة- مقتصرة على الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب، بل امتدت لتشمل "الهيمنة النفسية" وتوجيه الوعي الجمعي للشعوب وفق المنظور الغربي، وهو ما بدأ يترسخ كواقع ملموس منذ بروز مصطلح العولمة قبل أكثر من عقد.
2. رغم القوة الطاغية لرسائل العولمة، إلا أن هناك واقعاً يشير إلى عدم اكتمال "الدائرة الاتصالية"؛ إذ تصطدم الرسالة الموجهة من الشمال (المرسل) بعوائق بنيوية لدى قطاعات واسعة من شعوب الجنوب (المستقبل). هذه العوائق تتمثل في " الفجوة التقنية " افتقار ملايين البشر للأدوات الاتصالية الأساسية والانكفاء المحلي غرق الشعوب في أزمت اقتصادية، وقبلية، وسياسية تجعلها بمنأى عن التفاعل مع مضامين العولمة، مما يؤدي إلى انحسار زخم العولمة عند حدود التخلف التقني والمعيشي.
3. يشدد المفكر "محمد عابد الجابري" على أن العولمة ليست مجرد تطور تقني، بل هي أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة وثقافة الاختراق. لذا، فإن العولمة لا تتوقف عند العوائق التقنية، بل تعتمد إلى وسائل بديلة، منها توظيف بعض النظم السياسية في الدول النامية لتلعب دور "الوكيل" في الترويج لمبادئ العولمة وتهيئة البيئة المحلية لاستحقاقاتها الاقتصادية.
4. من الإنصاف الأكاديمي الإقرار بأن الدول المتقدمة قد استثمرت موارد ضخمة لابتكار تقنيات تخدم البشرية، ومن حقها جني ثمار هذا المنجز. إلا أن الإشكالية تكمن في الارتباط العضوي بين التقنية العالية وإرادة الاستحواذ الرأسمالي؛ حيث تحولت المنجزات العلمية إلى أدوات لـ "الغزو الثقافي" و"الاستلاب"، وهو امتداد للنزعة الاستعمارية التاريخية بأساليب ناعمة، وتبرز حالة فرنسا كنموذج لدولة متقدمة تمتلك القدرة التقنية لكنها ترفض الذوبان في العولمة "الأنجلوسكسونية"،

تأكيداً منها على حق الدول في التميز التقني دون ممارسة التبشير الأيديولوجي أو الهيمنة على الآخر.

5. يعيد مشهد الرفض الحالي في العالم الثالث للأذهان السجال الذي دار في سبعينيات القرن الماضي حول "اختلال التدفق الإخباري"، حيث كانت الوكالات الغربية تسيطر على أغلبية التبادل المعلوماتي. لم تنجح النقاشات الطويلة في تغيير الواقع، ليس فقط بسبب الممانعة الغربية، بل لافتقار دول العالم الثالث للجهازية المهنية والمالية اللازمة لخلق بديل منافس.

إن الرفض الشعارتي لن يغير من وطأة العولمة؛ لذا فإن المسار البديل يكمن في تعظيم الاستفادة من إيجابيات التقنية مع تحصين المجتمع من آثارها السلبية عبر تعزيز الحريات العامة ودولة المؤسسات، وتطوير البنى الاقتصادية الوطنية بشكل مستقل، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي كدرع واقٍ أمام الاختراق الثقافي.

عاشراً: استنتاجات عامة

عالج هذا البحث العولمة بوصفها ظاهرة اقتصادية، سرعان ما تداخلت مع المتغيرات السياسية والثقافية والإعلامية، لتصبح تحدياً رئيسياً لدول الجنوب الفقيرة والنامية التي لا يقدم الشمال (القوي والغني) فرصة إلا واستخدمت لمحاصرة هذه الدول وغزوها اقتصادياً وثقافياً وفكرياً.

ومن خلال وصف البعد الاتصالي للعولمة متجسداً بالتطور التكنولوجي الحالي في ميدان الإعلام والاتصال، نبه هذا البحث الى ما يأتي: -

1. أن القوة التقنية في ميدان الاتصال والمعلومات والإعلام متمركزة في الدول المتقدمة، وأن هذه القوة هي التي تقوم اليوم بتشغيل الآلة الإعلامية الدولية، بما في ذلك تزويد نظم الإعلام الوطنية بالمضامين المختلفة.

2. أن هذا التمرکز يقود الى استنتاج منطقي، بأن العولمة كأيديولوجيا رأسمالية هدفها النهائي تكريس الهيمنة الغربية على العالم تستخدم القوة الاتصالية والإعلامية كوسيط أساسي لغزو الوعي الدولي ونشر (ثقافة) العولمة أو فرضها ولو بالقسر والإرهاب الفكري، وهذا الأمر يفسر أسباب شيوع اصطلاح العولمة خلال تسعينيات القرن الماضي، مع التطور المتسارع لتقنيات الاتصال برغم أن العولمة بحد ذاتها ظاهرة أقدم من هذا التاريخ.

3. أن العولمة هي بالتأكيد امتداد بل نتيجة لتطور النظام الرأسمالي والفكر والممارسة الإمبريالية التي يختص بها الغرب بشكل عام لكن الولايات المتحدة من بين كل دول الغرب، هي التي تنزعم حركة التبشير بالظاهرة ونشرها، الأمر الذي جعل البعض يعد أن العولمة هي في واقع الحال (أمركة) للعالم.
4. أن تمركز القوة الاتصالية في الوسائل والمضامين داخل دول الشمال، كان يقابله غياب تام أو شبه تام لوجود هذه الإمكانيات الاتصالية في كثير من دول العالم الثالث، الأمر الذي يدفع الى التساؤل بجديّة، عما إذا كانت القوة الاتصالية قادرة بالفعل على نشر العولمة ولاسيما بين فئات الملايين من الناس الذين لا يمتلكون حتى وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون، ولا يجيدون القراءة ليطالعوا الصحف، ناهيك بالطبع عن الحاسوب والإنترنت.
5. أن المقولات التي تتحدث عن العولمة بوصفها واقعا لا فرار منه ، تتوفر على قدر كبير من الصحة ، لكن المشكلة مازالت تكمن في انصياع العولمة والاستسلام لكل متطلباتها التي لا تسمح بل وتتعارض مع وجود (الدولة القومية) ومع مبدأ السيادة ، ذلك أن مثل هذا السلوك هو الذي يفاقم من الآثار السلبية للعولمة ويمنحها فرصة تحقيق أهدافها ، وبدلاً من ذلك ينبغي التعامل مع العولمة بديناميكية تستجيب لمتطلبات العصر ، ولاسيما في مجال ترصين العلاقة بين الجماهير والحكومات في العالم الثالث وتعزيز الوحدة الوطنية واطلاق الحريات ولو بشكل نسبي والنتبه الى ضرورة القيام بتنمية حقيقية وليست ظاهرية أو شكلية .
6. أن العولمة ليست قدراً نهائياً، لأن هناك الكثير من المجتمعات المحلية مازالت محافظة على هويتها وكل ما يشاع عن الامتداد الأخطبوطي السريع للظاهرة ورافضة لمبدأ الهيمنة، جزء من حملة العولمة للترويج لنفسها ولإرهاب وعي العالم وجعله يقتنع باستحالة مواجهة العولمة أو حتى المطالبة بتحسين متطلباتها.
7. أنه بالإمكان الحصول على نتائج إيجابية من وراء العولمة مثل إمكانيات التواصل والاندماج في المجتمع الدولي والتكامل الاقتصادي وتعزيز حرية انتقال الخدمات والاستثمار وتحقيق قدر من الرفاهية لشعوب العالم الثالث، لكن الغالب أن دول الشمال القوية لن تسمح بمثل هذا الأمر وهي تسعى جاهدة لتأخذ لا لتعطي.
8. وأخيراً، فإن تكنولوجيا الاتصال التي تستخدمها العولمة وسيلة لغرض الهيمنة، يمكن أن تكون هي ذاتها واحدة من أدوات التصدي لظاهرة وتحميم أثارها السلبية من خلال ما تقدمه من إمكانيات في إيصال الرسائل الإعلامية إلى كافة أنحاء الرقعة

الجغرافية للبلدان المعنية، شريطة أن تعنى الدول بالمضامين وما تتضمنه من منهج تنموي وأنساني ورؤية وطنية، ومناخ من حرية الفكر والرأي.

خاتمة البحث:

يخلص هذا البحث إلى أن العولمة الإعلامية ليست مجرد تطور تقني محايد، بل هي بناء أيديولوجي متكامل يتخذ من تكنولوجيا الاتصال الفائقة أداة لترسيخ الهيمنة وتذويب الخصوصيات الوطنية لصالح النموذج الأمريكي. وبينما نجحت دول الشمال في احتكار "هندسة المحتوى" والسيطرة على القوى المعرفية اللينة، تظل "الفجوة الرقمية" وانكفاء المجتمعات المحلية على أزماتها عوائق بنيوية تحد من زخم الرسالة المعولمة في الوصول إلى كافة شعوب الأرض.

إن المواجهة الحقيقية لآثار العولمة السلبية لا تكمن في الرفض الشعاراتي أو الانعزال التقني، بل في تبني رؤية ديناميكية تقوم على "التحصين المجتمعي"؛ وذلك عبر تعزيز الحريات العامة، وتطوير البنى الاقتصادية المستقلة، واستثمار ذات الأدوات التقنية لتقديم مضامين وطنية وتنموية قادرة على استعادة ثقة الجمهور المحلي وكسر احتكار المعلومة. فالتكنولوجيا التي تُستخدم كوسيلة للهيمنة، هي ذاتها التي تمتلك إمكانات التحرر والتمكين إذا ما أُحسن توظيفها في إطار سيادي يحفظ الهوية ويستجيب لمتطلبات العصر.

المراجع:

1. السيد ياسين: في مفهوم العولمة، كتاب العرب والعولمة – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت –2003.
2. صادق جلال العظم: ماهي العولمة – ورقة بحثية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس –1991.
3. المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي – ترجمة: حسين بيومي – الثقافة العالمية (مجلة) – الكويت – العدد 104 يناير – فبراير – 2008.
4. محمد السيد سعيد – الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية – عالم المعرفة – الكويت – العدد 201 – نوفمبر –2007.
5. كمال مجيد – العولمة والديمقراطية – دار الحكمة – لندن 2010.
6. أ. ر. أيه . بوكانان – الآلة قوة وسلطة – التكنولوجيا والانسان منذ القرن 17 حتى الوقت الحاضر – ترجمة: شوقي جلال – عالم المعرفة – الكويت – تموز 2005
7. غسان سلامة - نقد الفكرة العربية من موقع التمسك بها – المستقبل العربي – العدد 275 بيروت – كانون الثاني 2002 .
8. عبد الجليل كاظم الوالي – جدلية العولمة بين الاختيار والرفض – المستقبل العربي – 2002 .
9. انطوان بطرس – الانترنت شبكة تحتوي العالم – في كتاب حضارة الحاسوب والانترنت – كتاب العربي – نيسان 2000.
10. انطوان زحلان – تفانة المعلومات – المستقبل العربي – العدد 269 – تموز 2001
11. احصاءات منظمة اليونسكو – الشاهد – نيقوسيا – السنة 15 – العددان 179 – 180 تموز 2000 .
12. شون ماكبرايد وآخرون – اصوات متعددة وعالم واحد – تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر ، 2018 .
13. هانس بيتر مارتن – وهارالد شومان – فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية – ترجمة : عدنان عباس علي – سلسلة عالم المعرفة – الكويت – اكتوبر 2009 .
14. قاسم حجاج – العالمية والعولمة - تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، الأردن، 2010.

15. محمد محفوظ - العولمة المسيرة البشرية لإدراك المشتركات الانسانية (قراءة ضد التيار) دراسة في الأبعاد الفكرية والمادية والاجتماعية والانسانية لظاهرة العولمة، شمس للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2011 ف.
16. سهيل حسين الفتلاوي: العولمة وأثارها في الوطن العربي، دار الثقافة، ط الأولى، عمان الأردن، 2009.
17. أسعد السحمراني - الحوار الديني وتحديات العولمة - أعمال المؤتمر الدولي الأول للحضارات المعاصرة، العولمة وحوار الحضارات، صياغة عالم جديد، جامعة عين شمس، من 13-16 أبريل 2002، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، القاهرة، 2003.
18. على ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 2012.
19. نسمة أحمد البطريق: القنوات الفضائية الدولية، الهوية الثقافية العربية، دراسة ميدانية على جمهور القنوات الفضائية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، مصر 2014.
20. محمد الصائم عثمان: تحديات العولمة ودور التربية الإسلامية في مواجهتها، المجلة التربوية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، (العدد 81، المجلد 21)، ديسمبر 2006.
21. بوجيز هالتين: الخطأ الحديث أو التنوير غير المحتمل الوجوب في مستحدثات العولمة، إعداد مايك فيذرستون، ترجمة، عبدالوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.